الفصل الخامس

المزيد من الاستشهادات

تقدّم الاستشهادات التالية الواردة بعدد من البحوث والدراسات [٤١] التي تناولت " **المبادرات الإصلاحية** " التي قام بها النظام الانقلابي منذ مارس ١٩٨٨ وتوّجها بإصدار " الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير " (يونيه ١٩٨٨) والقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١ بشأن تعزيز الحرية (سبتمبر ١٩٩١) ، ورؤية عدد من الأكاديميين في هذه المبادرات وتقييمهم لها.

يقول الدكتور **ديرك فاندويل في** بحثه بعنوان " The Libyan Jamahiriyya since 1969 " ما ترجمته:

" إن اتهامات القذافي لأجهزة الأمن وللجان الثورية إزدادت بشكل مثير في عام ١٩٨٨. كما كرر من توجيه انتقاداته الشديدة لغياب سيادة القانون في الجماهيرية واعترف بشكل واضح بالانتهاكات التي وقعت. "

" وفي استدارة ملحوظة أصبح القذافي مدافعاً عن الشرعية والحرية وحقوق الإنسان، وفضلاً عن ذلك، وفي مسعى متناغم، لم يكن من الممكن تصور وقوعه في أجواء المرحلة الثورية خلال السبعينات والثمانينات، اقترح تقنين هذه المبادئ من خلال مؤتمر الشعب العام. لقد جرى تحديداً اتهام أجهزة الأمن والشرطة بشأن تجاوزاتها، واقترح جعل هذه الأجهزة مسئولة بشكل مباشر أمام مؤتمر الشعب العام. "

" وفي خطبة ألقاها خلال شهر مايو ١٩٨٨ ذهب القذافي إلى حد المناداة بتقنين كافة الجرائم التي يعاقب عليها القانون من أجل وضع حدّ للإعتقالات التعسفية التي تجرى بشأن مخالفات وأعمال غير محدودة. كما جرى إلغاء المحاكم الثورية باستثناء الحالات المتعلقة بالخيانة وجرى استبدالها بالمحاكم الشعبية. وفي خطبة تالية وعد القذافي بتعويضات قانونية عن الأخطاء التي ارتكبت في الماضي من قبل السلطات الليبية، وفي مارس ١٩٨٩ جرى استحداث وزارة جديدة للعدل. "

ويضيف **الدكتور فاندويل** مستدركا:

" ومع ذلك، فقد استمر حرمان الليبيين من عدد من الحقوق الأخرى، وواصل القذافي الإدعاء بأنه طالما أن ليبيا جماهيرية يمارس فيها الشعب السلطة بشكل مباشر فلا توجد حاجة للحريات التي تتبناها بعض الدول الأخرى؛ فلا حاجة مثلاً لحرية الصحافة لأن المواطنين في الجماهيرية أحرار في التعبير عن أنفسهم في المؤتمرات الشعبية، كما

---

٤١ وردت هذه البحوث بكتاب " Qadhafi's Libya 1969 – 1994 " تحرير Dirk Vanfewalle مرجع سابق.

لا توجد حاجة لحق الإضراب لأن العمال الليبيين هم الذين يملكون المصانع التي يعملون بها. كما لا توجد حقوق خاصة بالمعارضة لأن المعارضة لا يمكن أن تقوم إلا داخل المؤتمرات واللجان الشعبية. "

" هل كانت هذه الخطوات نتاجاً لاهتمام حقيقي لدى القذافي بحقوق الإنسان كما يحلو له أن يردد، أم أنها كانت ببساطة من أجل التخفيف من ضغوط أزمته الداخلية ؟ .. ليس من السهل الوصول إلى إجابة قاطعة بالخصوص. الأمر الواضح، على أي حال، هو أن هذه الإجراءات لم تمنح الليبيين لا النظام السياسي، ولا الحقوق المدنية المعروفة في القانون الدولي. "

أما **فرنسوا بورجات** Francois Burgat (فرنسا) فيقول في بحثه الذي حمل عنوان " الإطار الأيديولوجي عند القذافي" " Qadhafi's Ideological Framework "[٤٢] فيورد بالخصوص ما ترجمته:

" شكل تبني الوثيقة الخضراء ذروة رغبة النظام الليبي في تغيير صورته السابقة. لقد وعدت الوثيقة بتحقيق بعض الضمانات الأساسية للمواطنين الليبيين، غير أنه كما يبين بشكل واضح من نص البند الخامس من الوثيقة أن الطرح الذي انتهجه الزعيم الليبي منذ بداية السبعينات لم يتغير بشكل هام. "

ثم يضيف:

" وخلال عامين منذ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين توقفت مبادرة القذافي. فقد أعيد ملء السجون بشكل متزايد بالنشطاء الإسلاميين، ووفقاً لبعض المصادر فقد جرى اعتقال ما بين (١٥٠٠) و (٣٠٠٠) ناشط منهم خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٨٩ وحدها إثر وقوع اشتباكات مسلحة بين عناصر من المعارضة والقوات الموالية للقذافي. وقد أشيع أن عشرات منهم جرى إعدامهم وفي الغالب بدون محاكمات. وفي نهاية سبتمبر ١٩٨٩ [٤٣] وأمام مؤتمر الشعب العام الذي كان القذافي قبل عام سابق قد قدّم أمامه بشكل مسرحي دعائي الوثيقة الخضراء، تحدث بشكل علني عن تنامي المعارضة مشيراً إلى منشور ألصقه الإسلاميون على أبواب المساجد في ليبيا. كما دعى القذافي علانية إلى تصفية هؤلاء " الزنادقة " جسدياً في خطاب ألقاه في مستهل السنة القضائية أمام ملتقى اللجنة الشعبية للعدل. "

أما الباحث **هانس بيتر ماتيس** (ألمانيا) Hanspeter Mattes فيورد في بحثه بعنوان " قيام وسقوط اللجان الثورية " [٤٤] " The Rise and Fall of the revolutionary committees " ما ترجمته:

---

٤٢ م. س. ص (٤٧ – ٦٣).

٤٣ لعل الإشارة هنا إلى الخطاب الذي ألقاه القذافي يوم ١٩٨٩/١٠/٧.

٤٤ م. س. ص (٨٩ – ١١١).

" في ربيع عام ١٩٨٨ انتقد القذافي اللجان الثورية لأول مرة، كما عبّر عن رغبته في إقامة " نوع من الإطار الدستوري " يدعم توجهاته السياسية الجديدة وكانت النتيجة هي الوثيقة الخضراء التي جرى إقرارها في جلسة طارئة لمؤتمر الشعب العام انعقدت يوم ١٢ يونيه ١٩٨٨ حضرها القذافي شخصياً وأعضاء من القيادة الثورية وبعض الضيوف الأجانب بمن فيهم ممثلين لمنظمة العفو الدولية. وقد تضمنت الوثيقة لأول مرة، منذ بداية ثورة سبتمبر ١٩٦٩، النص على حقوق المواطنين الليبيين، وهو ما يعتبر خطوة متقدمة على " الممارسات القانونية " في السابق. "

ويضيف الباحث:

" وعلى الرغم من المرونة الجديدة التي أظهرتها القيادة الثورية، إلا أنه جرى الحرص على الإبقاء على العناصر الجوهرية في الأيديولوجية الجماهيرية، وعلى الأخص تلك التي تتعلق برفض فكرة النظام الحزبي. وإن قراءة متمعنة للأقوال الصادرة عن القذافي منذ الإعلان عن " الوثيقة الخضراء "، تُظهر أن " السياسات الثورية " لم يجر تعديلها على المستوى الرسمي على الرغم من كل الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى ممارسات اللجان الثورية. ويبقى القذافي على قناعة تامة حتى يومنا الحاضر بضرورة استمرار اللجان الثورية والمحاكم الثورية ... "

" لقد جرى تقليص نشاط اللجان الثورية وحصره في المهمة المناطة بها في البداية وهي تعبئة الجماهير من خلال الإقناع وليس عن طريق العنف. وقد نقلت المهمة المركزية المتعلقة بالتعبئة السياسية إلى أمانة (وزارة) " **التعبئة الجماهيرية والتوجيه الثوري** " المستحدثة أخيراً والتي أسندت إلى **علي الشاعري**. وعلى أي حال فقد جرى إلغاء هذه الأمانة في التعديل الذي أدخل على اللجنة الشعبية العامة في أكتوبر ١٩٩٠ ...

وبعد أن يشير الباحث إلى خطب القذافي التي ألقاها خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٩، ١٩٩٤ وكيف أنه تناول في أكثر من ثلاثين خطاباً منها إلى ما أطلق عليه " الخطر الإسلامي " ووصفه بأنه " أخطر من الإيذر " ودعى صراحة إلى إعدام هذه العناصر، وكيف أن النظام قام فعلاً باعتقالات واسعة في صفوف هذه العناصر عقب الاشتباكات المسلحة التي جرت في عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠، يقول الباحث:

" إن التباين الشديد بين النصوص الواردة في الوثيقة الخضراء والإجراءات الفعلية التي لجأ إليها النظام في هذه المناسبات يبدو واضحاً بشكل جلي. وحتى اللجان الثورية التي جرى تقليص مهامها في عام ١٩٨٨ وحصرها في وظيفة التعبئة الجماهيرية جرى استخدامها في المواجهات مع الإسلاميين منذ عام ١٩٨٩ وتولت مهام الإعتقال بالتعاون مع المباحث العامة. "

ثم يضيف الباحث:

" وعلى الرغم من أن الإعلانات والإصلاحات المحدودة التي تمت منذ ١٩٨٨ تعتبر تطورات ايجابية إذا ما قورنت بالمرحلة القمعية التي سبقتها، إلا أنه لا يمكن اعتبارها تقدماً خارقاً Break through يمهد الطريق لإصلاح جوهري في بنية النظام. "

" وفي نهاية الأمر، فالقذافي لم يتخل عن موقفه المعلن في عام ١٩٨٥ القائم على أن " الثورة لا تعرف القوانين ولا تعرف الدستور ". إن الأوضاع في ليبيا الآن وبعد مرور ٢٦ عاماً على الثورة قد تجعل من الصعب اللجوء إلى المزيد من الأساليب والإجراءات الثورية، إلا أنه لم يجر التبرؤ من هذه الأساليب والإجراءات ومن الممكن، إذا ما استوجبت الظروف ذلك أو سمحت به، العودة إليها على الفور داخل جماهيرية القذافي. "

أما الباحث **منصف الجزيري** Moncef Djaziri فيذكر في بحثه بعنوان " تأسيس دولة جديدة: المؤسسات السياسية في ليبيا " "Creating a new State: Libya's Political Institutions " ما ترجمته:

" إن المبادئ القانونية التي تضمنتها الوثيقة الخضراء تبدو أنها تشير إلى توجّه جديد. فهي تقرّ بوضوح حق جميع المواطنين في المساواة أمام العدالة، كما تؤكد المساواة القانونية لكل من الرجل والمرأة. وفضلاً عن ذلك فالوثيقة الخضراء تؤكد على جملة من المبادئ القضائية العامة الواضحة منها أنها تحظر على أي شخص أو مجموعة أن تبرر نشاطها السياسي باسم الإسلام، كما أنها تحظر إقامة أي تنظيم ديني من شأنه أن يؤدي إلى استغلال الدين، كما أنها تحظر استخدام الدين للتآمر ولتنظيم أي نشاط حزبي... "

ثم يضيف:

" وعلى أي حال فالوثيقة لا تشير إلى العناصر الرئيسية لما يمكن أن يطلق عليه " حقوق المواطنة ". ويرجع هذا بشكل أساسي إلى أن أيديولوجية القذافي ما تزال تعكس فكرة " المجتمع الواحد " الذي لا نجد فيه أفكار مثل المواطنة والاستقلالية وحقوق الإنسان الشخصية مكاناً. ورغم ذلك فالوثيقة تظهر تحركاً نحو المبادئ القضائية التي يمكنها أن تتولى الاتجاه نحو القانون في الجماهيرية. "

" إن الوثيقة تدعى في وقت واحد أنها مستوحاة من القرآن ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الرغم من أن الحريات العامة والعلاقة بين مؤسسات الدولة لم تحدد بوضوح. "

ثم يستطرد الباحث:

" إن الوثيقة الخضراء لا تعكس تطوراً هاماً، حيث أنها أبعد عن أن ينظر إليها كقانون عام يمكن أن يلجأ إليه المجتمع في مواجهة التوجهات التعسفية للدولة. إن الوثيقة في الواقع هي تجسيد آخر لفكرة الدولة الكهنوتية الجديدة Neo – Patrimonial في مرحلة الانتقال. فهي دولة تستند إلى القرآن ومع ذلك فهي ليست إسلامية بالكامل وفي الوقت نفسه فهي ليست ديمقراطية. إنها دولة تتميز باستنادها إلى استخدام القرآن من أجل تحديث البنى الاجتماعية وتحرير المرأة في الوقت الذي تبقى فيه وفية للتقاليد العربية الإسلامية التي تتحرك ضمنها. "

ثم يضيف:

" إن الأداء الفعلي للدولة الليبية يُظهر – فوق كل شئ – حدود وتناقضات أيديولوجية القذافي التي تحاول جاهدة أن تبدو غايةً في الديمقراطية ultra democratic . ومن أجل أن تصبح دولة القذافي الكهنوتية الجديدة دولة ديمقراطية عليها أن تطبق وأن تحترم مبدأ المحاسبة والمساءلة ومعنى ذلك أن يصبح من حق المحكومين مساءلة حكامهم ومطالبتهم تقديم حساب عن قراراتهم. وفي هذا السياق، فإن عملية " الإنفراج " التي بدأت في عام ١٩٨٨ يمكن أن تصبح نقطة البداية لمثل هذه العملية. "

" ومع احتفال ليبيا بالذكرى السادسة والعشرين (سبتمبر ١٩٩٥) يبدو واضحاً أن عملية المساءلة خافتة جداً، كما أن تعاظم شأنها يبدو أمراً مشكوكاً فيه لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها البلاد. "

أما الباحثة آن اليزابيث مائير فتورد في ختام بحثها الذي سلفت الإشارة إليه " فصل الوثيقة الخضراء الكبرى " ما ترجمته:

" إن الوثيقة الخضراء تقدم **بعض الضمانات في مجال بعض الحقوق والحريات الخاصة التي لا يشكل السماح بها تهديداً مباشراً لقيادة القذافي السياسية.** وعلى ما يبدو فقد قُصد من تقديم هذه الضمانات التخفيف من حالة القلق وعدم الإرتياح التي تسود العناصر الليبية الأكثر تعليماً والأوفر مالاً. وحتى لو كان الأمر كذلك، **فإن هذه الحقوق (الواردة بالوثيقة الخضراء) مرهونة بجملة من الشروط التي بمقدور القذافي أن يلغيها متى استدعت الحاجة ذلك.** "

ثم تضيف:

" إن دأب القذافي على إبداء التجاهل المطلق للمبادئ القانونية التي سبق أن تبناها هو نفسه رسمياً، ليؤكد ميله إلى عدم السماح لأية قوانين بأن تضع محدداً على تصرفاته، وفي ظل القذافي فلا قداسة في ليبيا لأي قانون. "

كما أورد الدكتور **ديرك فاندويل** في أحدث كتبه " تـاريخ ليبيـا الحديثـة " [٤٥] مـا ترجمته:

" وفي النهاية، فإن العديد من الحقوق والضمانات التي تضمنتها الوثيقة الخـضراء جرى سلبها في مطلع التسعينات مع تنامي المعارضة للنظام. إن التعديل الذي أدخل على الوزارة في أعقاب الإعلان عن الوثيقة الخضراء – والذي لا يملك بشأنه مؤتمر الـشعب العام أي سلطة – أكد من جانب جميع الشكوك والمخاوف القائمة. فاثنين مـن الـوزراء الجدد هم من المعروفين منذ زمن بأنهم من " الرجال الخضر " – الثوريين المتعـصبين. إن تعيينهم يعني أن النظام لا يقبل بأي مجازفة. وفضلاً عن ذلك فإن إعادة تأكيد القذافي خلال مؤتمر الشعب العام الذي انعقد خلال شهر مارس ١٩٩٠ على الفصل بين الـسلطة الرسمية والسلطة الثورية (وهو المبدأ الذي سبق تبنيه في مارس ١٩٧٩ [٤٦]) كان بمثابـة التأكيد النهائي على أنه لا يمكن السماح للوثيقة الخضراء بأي حال من الأحوال أن تـؤثر على سلطة النظام الثوري وسيطرته أو أن تقلص منها. "

---

٤٥ م. س. ص (١٤٤ – ١٤٥).

٤٦ راجع " لعبة فصل السلطة عن الثورة " بالباب الرابع.